



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَاتِ

كراسة الشروط والمواصفات

المناقصة العامة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦

جلسة فض المظاريف الفنية يوم ٢٩/٩/٢٠٢٥ الساعة ١٢:٠٠ م

آخر موعد لاستلام العطاءات يوم ٢٩/٩/٢٠٢٥ الساعة ١١ ص

٣٨١٤٠	مبلغ التأمين المؤقت
٢٩٩	سعر كراسة الشروط
٥ جنيه	دمغة الشهيد
٢ جنيه	تنمية
٥ جنيه	تعدي اعاقه
٥ جنية	كبار سن

● إجمالي مبلغ كراسة الشروط ٣٥٨ شاملة اضافة ١٤ % قيمة الضريبة المضافة.

عملية تعاقد على

(شراء ٦٩٠ كرسي للسادة أعضاء النيابة)

إيصال توريد رقم



الجدول الزمني المتوقع لأجراء المناقصة

م	الاجراء	التاريخ
١	تاريخ الإعلان	٢٠٢٥/٩/١٠
٢	تاريخ فتح المظاريف الفنية	٢٠٢٥/٩/٢٩
٣	تاريخ الانتهاء من البت الفني	٢٠٢٥/ /
٤	تاريخ فتح المظاريف المالية	٢٠٢٥/ /
٥	تاريخ الانتهاء من البت المالي	٢٠٢٥/ /
٦	الاحطار بالترسية	فور اعتماد السلطة المختصة

إقرار يقدمه صاحب العطاء

اقر انا / صاحب عطاء / بأن جميع البيانات التالية صحيحة و ان جميع المخاطبات و المراسلات و الاخطارات التي توجه او ترسل او تعلن او تخطر عليها تكون صحيحة و منتجة لكافة اثارها القانونية ، و في حالة تعديلها يتعين علي اخطار مكتب النائب العام - إدارة التعاقدات فور حدوث التعديل .

اسم المنشأة (مقدم العطاء)	
عنوان المنشأة	
النشاط	
رقم السجل التجاري - (الصناعي / المستوردين)	
رقم السجل الضريبي	
رقم التسجيل بمنظومة الفاتورة الاليكترونية	
رقم الهاتف / الموبايل	
رقم الفاكس	
البريد الاليكتروني	

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الاليكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَّاتِ

تمهيد:

ترغب النيابة العامة في طرح عملية التعاقد مع احدى الشركات لشراء عدد ٦٩٠ كرسي للسادة أعضاء النيابة ، طبقا لقانون تنظيم التعاقدات رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولأئحته التنفيذية، وذلك بطريق المناقصة العامة عن العام المالي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ . وقد تحدد يوم الاثنين الموافق ٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ الساعة الثانية عشر ظهرا موعدًا لفض المظاريف الفنية و علي ان تقدم العطاءات في مظهرين فني - مالي باسم {إدارة التعاقدات والمشتريات - مكتب النائب العام} - ومدون عليها اسم العملية و موقع عليها من صاحب العطاء و لن يلتفت إلي أي عطاء يقدم بعد الموعد المذكور وتقدم العطاءات عن طريق أصحاب الشأن شخصيًا أو بتوكيل خاص أو تفويض معتمد ، وذلك بمكتب إدارة التعاقدات و المشتريات بمقر مكتب النائب العام بحي القرنفل القاهرة الجديدة

موضوع العملية:

التعاقد مع احدى الشركات لشراء عدد ٦٩٠ كرسي للسادة أعضاء النيابة العامة ، وشروط دخول العملية يقدم العطاء داخل مظهرين فني ومالي باسم إدارة التعاقدات والمشتريات - مكتب النائب العام {
محتويات كراسة الشروط و المواصفات .

• الشروط العامة

• الشروط الخاصة والمواصفات الفنية.

أولاً: الشروط العامة.

١/ القوانين و اللوائح المنظمة للمناقصة.

تخضع هذه المناقصة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لأئحته التنفيذية ، و قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن رفع كفاءة الانفاق الحكومي و تعظيم الإيرادات يمكن تحميل صورة استرشادية من القانونين المشار اليهما بدون مقابل دون ادني مسئولية علي إدارة النيابات بمكتب النائب العام من خلال بوابة التعاقدات العامة ، كما يسري بشأن التعاقد كافة القوانين و اللوائح و القرارات و الأعراف ذات الصلة بموضوع المناقصة فيما لم يرد بشأنه نص في العقد ، ويجوز لأصحاب العطاءات ان يحضروا جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية - كما يجوز ان يحضر مندوب مفوض من صاحب العطاء بموجب تفويض.

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)

على صاحب العطاء الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية اثناء إجراءات العملية و التعاقد و التنفيذ ، و إتباعاً لذلك يحق لإدارة النيابات - مكتب النائب العام ان تحرم مقدم العطاء من الاشتراك أو الاستمرار في العملية او التعاقد أو الاستمرار في تنفيذ التعاقد و كذا الشطب من سجلات الموردين و المقاولين بإدارة النيابات بمكتب النائب العام و الجهات الإدارية بالدولة وفقاً لأحكام قانون المناقصات و المزايدات و لأخته التنفيذية إذا ما ثبت أن مقدم العطاء قد تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد او احتيال أو تواطؤ أو إكراه او في ممارسات معرقة اثناء المنافسة للحصول على العقد محل العملية أو إذا قام بذاته أو بالوساطة بعرض أي شيء ذي قيمة (هدية - سلفة - مكافأة) أو وعد بها لاي موظف أو موظفي الحكومة أو لأي شخص آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه العملية للتأثير على الإجراءات لصالحه و علي الجانب الاخر يجب علي صاحب العطاء ابلاغ الجهات الإدارية المختصة فوراً عن الاتي :

- أي تصرف غير قانوني أو غير قانوني مشروع قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ هذه العملية، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءات العملية نظير الحصول علي ميزة مالية أو أية مزايا أخرى.
- أي ترتيب مباشر او غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية او هدف غير مشروع و يشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة يتعلق بهذه العملية بهدف يتعلق بهذه العملية يهدف الي إضعاف او إضرار أو تهديداً أي من الأطراف بصورة مباشرة او غير مباشرة للتأثير علي سير إجراءات التحقيقات ، او تعطيلها او أو تزويرها أو تغييرها أو إخفاءها ، او الادلاء بمعلومات مضللة او كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أي شكوي أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد او احتيال أو إكراه أو تواطؤ أو تهديد أي طرف أو ايذائه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه و المرتبطة بالتحقيق .

٣/ الشطب من سجلات الموردين.

- اذا ثبت أن الشركة المتنافسة / المتعاقدة قد استعملت بنفسها أو بواسطة غيرها الغش او التلاعب في تعاملها مع الجهة او في حصولها علي العقد أو أساءت استخدام أي بند من بنود كراسة الشروط أو نص من نصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولأخته التنفيذية فإنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية نحو شطب اسمها من سجل الموردين.

٤/ تقديم العطاء.

- اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة لشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد - وفي حالة تقديم بأي لغة أخرى يتم ترجمته الي اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد ويعتبر النص العربي هو المعمول عليه في حالة الاختلاف.
- يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه وحتى غاية مده سريان العطاء المحددة بكراسة الشروط والمواصفات.
- يجب أن تصل العطاءات إلى اللجنة في موعد غايته الساعة الثانية عشر ظهرا من اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية - ولن يلتفت إلى العطاءات التي ترد بعد هذا الميعاد .

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَّاتِ

٥/ الموافقة على الشروط

يعتبر مقدم العطاء موافقا على كافة شروط ومواصفات وأحكام المناقصة من خلال مشاركته في عملية تقديم العروض وبحق لإدارة النيابات بمكتب النائب العام استبعاد العرض المخالف لذلك

٦/ توقيتات ومكان تسليم العطاءات

تسلم العطاءات باليد بإدارة التعاقدات والمشتريات بالدور الثالث بمبنى مكتب النائب العام بحي القرنفل القاهرة الجديدة - القاهرة أو بالبريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد قبل الساعة الثانية عشر ظهرا من اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية، ولن يعتد بأي عطاء يرد بعد هذا الموعد - ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية

٧/ إلغاء المناقصة وتعديل الشروط والمواصفات

يحق لإدارة النيابات بمكتب النائب العام إلغاء المناقصة قبل البت فيها إذا استغني عنها نهائيا أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، ويحق لإدارة النيابات بمكتب النائب العام إصدار إضافات أو حذف أو تعديل لمضمون أي بند أو مستند من مستندات المناقصة بموجب اخطار إلى من قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات وذلك قبل فتح المظاريف الفنية بسبعة أيام على أن تعتبر أي إضافة أو حذف أو تعديل تم الإخطار به من قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من هذه الشروط وملزمة في أي مرحلة من مراحلها

٨/ مدة سريان العطاءات

مدة سريان العطاءات ٩٠ يوم (تسعون يوما) من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ولإدارة النيابات بمكتب النائب العام الحق في طلب مد سريان العطاء إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة إدارة النيابات بمكتب النائب العام وحتى نهاية مدة سريان العطاء ولا يحق لمقدم العطاء تغيير أية شروط فنية أو مالية بعد تقديم العطاء أو بعد جلسة فتح المظاريف الفنية

٩/ سحب العطاء

إذا قام مقدم العطاء بسحب عطائه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقا لإدارة النيابات بمكتب النائب العام دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر . أو استيدانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها ، أو لدي أي جهة إدارية أخرى له

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَّاتِ

١٠ / التأمينات

التأمين المؤقت

يجب أن يكون العطاء مصحوبا بالتأمين المؤقت وقدره (٣٨١٤٠) (فقط ثمانية و ثلاثون الف و مائة و أربعون جنهما لا غير) تسدد عن طريق منظومة الدفع و التحصيل الالكتروني أو بخطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقتزن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأنه يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغا يوازي التأمين المطلوب و ساري لمدة أربعة أشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية أو خصما من مستحقاته عن عمليات أخرى في مكتب النائب العام أو في جهة إدارية أخرى تسري عليها أحكام القانون ، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية ، علي أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له ، ويكون موجهما لإدارة النيابة بمكتب النائب العام وبخصوص العملية بذاتها ، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها ، وتعددها بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب ، إلي حين تقديم صاحب العطاء مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالموافقة علي الصرف أو اتاحة ذلك المبلغ لأدارة النيابة مكتب النائب العام شريطة تقديم طلب بخصم قيمة التأمين الابتدائي بوقت كافي ولا يقل عن ٧ ايام عن ميعاد جلسة فتح المظاريف الفنية

التأمين النهائي

على صاحب العطاء الفائز أن يؤدي التأمين النهائي بنسبة ٥% من قيمة العطاء المسند إليه خلال عشرة ايام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه بكتاب مرسل له عن طريق البريد السريع بواسطة الهيئة القومية للبريد او بإبلاغه بإحدى الطرق الأخرى (فاكس -البريد الالكتروني) وذلك عن طريق منظومة الدفع والتحويل الالكتروني أو بخطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة والا يقتزن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأنه يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغا يوازي التأمين المطلوب او خصما من مستحقاته عن عمليات أخرى في إدارة النيابة مكتب النائب العام أو في جهة إدارية أخرى تسري عليها أحكام القانون ، متى كانت صالحة للصرف في التاريخ المحدد للأداء ، علي أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له ، ويكون موجهما لإدارة النيابة مكتب النائب العام وبخصوص العملية بذاتها ، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين النهائي أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها ، وتعددها بحجزه تحت حساب التأمين النهائي المطلوب ، إلي حين تقديم صاحب العطاء مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بإدارة النيابة بمكتب النائب العام بالموافقة علي الصرف أو اتاحة ذلك المبلغ بإدارة النيابة بمكتب النائب العام ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي طوال مدة الضمان المتعاقد عليها، وفي حالة عدم أدائه في المهلة المحددة جاز بإدارة النيابة بمكتب النائب العام بموجب إخطار بكتاب يرسل

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)

لَهُ بِمُجْدَمَةِ الْبَرِيدِ السَّرِيعِ عَنِ طَرِيقِ الْهَيْئَةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلْبَرِيدِ مَعَ تَعْزِيزِهِ فِي ذَاتِ الْوَقْتِ بِالْبَرِيدِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ أَوْ الْفَاكْسِ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَدُونَ حَاجَةٍ لِاتِّخَاذِ أَيِّ إِجْرَاءٍ آخَرَ ، إِغْءَاءِ الْعَقْدِ أَوْ تَنْفِيزِهِ بِوَاسِطَةِ أَحَدِ مَقْدِمِي الْعَطَاءَاتِ التَّالِيَةِ ، بِحَسَبِ تَرْتِيبِ أَوْلِيَّتَيْهَا وَيَصْبَحُ التَّأْمِينُ الْمُؤَقَّتُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ مِنْ حَقِّ الْجِهَةِ الْإِدَارِيَّةِ ، كَمَا يَكُونُ لَهَا أَنْ تُخَصِّمَ قِيَمَةَ كُلِّ خَسَارَةٍ تَلْحَقُ بِهَا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ الْمَتَسَبِّبُ فِيهَا مِنْ أَيِّ مَبَالِغٍ مُسْتَحَقَّةٍ أَوْ تَسْتَحَقُّ لَدَيْهَا لِصَاحِبِ هَذَا الْعَطَاءِ ، وَفِي حَالَةِ عَدَمِ كِفَايَتِهَا تَلْجَأُ إِلَى خَصْمِهَا مِنْ مُسْتَحَقَاتِهِ لَدَى أَيِّ جِهَةٍ إِدَارِيَّةٍ أُخْرَى ، أَيَّا كَانَ سَبَبُ الْإِسْتِحْقَاقِ ، وَذَلِكَ كُلَّهُ مَعَ عَدَمِ الْإِخْلَالِ بِحَقِّهَا فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهِ لِعَطَانِهِ قَضَائِيًّا بِمَا لَمْ تَتِمَّكَ مِنْ اسْتِيفَانِهِ مِنْ حَقُوقِ الطَّرِيقِ الْإِدَارِيِّ .

١١/ السَّرِيَّةُ أَثْنَاءَ إِتْمَامِ الْإِجْرَاءَاتِ:

بَعْدَ فَتْحِ الْعَطَاءَاتِ عِلَانِيَّةً أَثْنَاءَ جَلْسَةِ فَتْحِ الْمَظَارِيفِ لَنْ يَتِمَّ الْكَشْفُ عَنْ أَيِّ تَفَاصِيلٍ إِضَافِيَّةٍ لِلْعَطَاءَاتِ أَوْ تَقْيِيمِهَا أَوْ التَّوَصِيَّاتِ بِشَأْنِ إِرْسَاءِ الْمُنَاقَصَةِ لِلْعَطَاءَاتِ الْمُتَنَافِسَةِ أَوْ أَيِّ أَشْخَاصٍ آخَرِينَ غَيْرِ الْمَوْظُفِينَ الْمَعْنِيِّينَ رَسْمِيًّا بِهَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ إِلَى حِينِ مَوْعِدِ إِعْلَانِ نَتَائِجِ الْبَتِّ رَسْمِيًّا طَبَقًا لِلْإِجْرَاءَاتِ الْمَوْضُحَةِ بِالْقَانُونِ رَقْمَ ١٨٢ لِسَنَةِ ٢٠١٨ وَلاُئْتَمَرُ التَّنْفِيزِيَّةُ وَطَبَقًا لِلْبَرْنَامِجِ الزَّمْنِيِّ الْمَحْدَدِ لِهَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ .

١٢/ التَّسْجِيلُ بِبَوَابَةِ التَّعَاقِدَاتِ الْعَامَّةِ

عَلَى مَقْدِمِي الْعَطَاءَاتِ أَنْ يَقُومُوا بِتَّسْجِيلِ بَيَانَاتِهِمْ عَلَى مَوْعِدِ بَوَابَةِ التَّعَاقِدَاتِ الْعَامَّةِ وَعِنَاوَانِهَا www.etenders.gov وَتَلْتَزِمُ الْجِهَةُ الطَّارِحَةُ بِمَرَاجَعَةِ بَيَانَاتِ الشَّرِكَةِ عَلَى الْمَوْعِدِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ لِلْبَوَابَةِ وَفِي حَالَةِ صَحَّتِهَا يَتِمُّ اعْتِمَادُهَا وَفِي حَالَةِ عَدَمِ التَّسْجِيلِ يَتِمُّ اسْتِبْعَادُ الْعَطَاءِ

١٣/ التَّسْجِيلُ فِي مَنظُومَةِ الْفَاتُورَةِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ

عَلَى مَقْدِمِي الْعَطَاءَاتِ أَنْ يَقُومُوا بِتَّسْجِيلِ بَيَانَاتِهِمْ بِمَنظُومَةِ الْفَاتُورَةِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ الَّتِي انْشَأَهَا بِمَصْلَحَةِ الضَّرَائِبِ الْمَصْرِيَّةِ طَبَقًا لِقَرَارِ رَأْسِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ رَقْمَ ١٦٠٢ لِسَنَةِ ٢٠٢١ وَفِي حَالَةِ عَدَمِ التَّسْجِيلِ يَتِمُّ اسْتِبْعَادُ الْعَطَاءِ .

١٤/ النُّزُولُ عَنِ الْعَقْدِ

لَا يَجُوزُ لِلْمَتَّعِقِدِ النُّزُولُ عَنِ الْعَقْدِ أَوْ عَنِ الْمَبَالِغِ الْمُسْتَحَقَّةِ لَهُ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْ تِلْكَ الْمَبَالِغِ لِأَحَدِ الْبَنُوكِ أَوْ الشَّرِكَاتِ الْمَالِيَّةِ غَيْرِ الْمَصْرَفِيَّةِ الْمُرَخَّصِ لَهَا بِمَزَاوَلَةِ النِّشَاطِ بِجُمْهُورِيَّةِ مِصْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَيَكْتَفِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِتَّصْدِيقِ الْبَنْكِ أَوْ الشَّرِكَةِ دُونَ الْإِخْلَالِ بِمَسْئُولِيَّةِ الْمَتَّعِقِدِ عَنِ تَنْفِيزِ الْعَقْدِ ، كَمَا لَا يَجُزُّ قَبُولُ نَزْوَلِهِ عَنِ الْمَبَالِغِ الْمُسْتَحَقَّةِ لَهُ بِمَا يَكُونُ لِلْجِهَةِ الْإِدَارِيَّةِ قَبْلَهُ مِنَ الْحَقُوقِ .

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



١٥/ كراسة الشروط والمواصفات

يرفق صاحب العطاء المتقدم النسخة الأصلية من كراسة الشروط والمواصفات موقعة ومختومة بخاتم صاحب العطاء بالمظروف الفني ويعتبر ذلك قبولاً من صاحب العطاء بما ورد فيها ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من البنود أو المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فعليه أن يثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزءاً لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين إدارة النيابات بمكتب النائب العام وصاحب العطاء الذي سيسند إليه التوريد ، ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما يدونه صاحب العطاء المتقدم من اشتراطات ويتم رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المؤقت الى أصحاب العطاءات في جميع حالات الإلغاء عدا مقدمي العطاءات الذين يتبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

١٦/ الإيضاحات

يحق لأصحاب العطاءات الذين قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات الحق في طلب أي إيضاحات كتابة بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر عن العملية على موقع بوابة التعاقدات العامة قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية بعشرة أيام والموضح بمستندات الطرح وعلى إدارة التعاقدات الرد عليها قبل موعد فتح المظاريف الفنية بمدة لا تقل عن سبعة أيام.

١٧/ الشكاوى

في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو بالتزاماتها أو بمهامها القانونية يحق للمقدم العطاء التقدم بشكواه إلى إدارة النيابات بمكتب النائب العام كتابة بخصوص أي إجراء من إجراءات التعاقد وفي ذات التوقيت إخطار مكتب شكاوي التعاقدات العمومية بصورة منها، وإذا لم يفصل فيها بمعرفة الجهة (إدارة النيابات بمكتب النائب العام) يكون له الحق في التقدم بشكواه إلى المكتب .

يكون تقديم الشكاوى ممن له مصلحة في ذلك إلى مكتب التعاقدات العمومية قبل انقضاء المواعيد التالية بيومين عمل على الأقل:

- الشكاوى المتعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط تقدم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية .
- الشكاوى المتعلقة بالبت الفني تقدم قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية .
- الشكاوى المتعلقة بالبت المالي تقدم قبل الموعد المحدد للتعاقد .
- الشكاوى المتعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ بعد الموعد المحدد لصدور القرار الذي يتضرر منه الشاكي .

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَّاتِ

١٨ / إنهاء التعاقد

يحق لجهة التعاقد إنهاء العقد في حالة صدور القوانين المفعلة والمستجدة بالحكومة والتي قد يكون لها تأثير مباشر على التوريد أو الخدمات محل العقد، وعلى المتعاقد فور استلامه إخطار الجهة بإنهاء العقد، وطبقا لما هو مذكور بالإخطار، إيقاف كافة أعمال التوريد والارتباطات مع من أسندت إليهم بعض الأعمال أو مع أي جهات أخرى تؤدي أي خدمات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا العقد. وطبقا لشروط وبنود العقد، يتم تسوية مستحقات المتعاقد بطريقة عادلة وطبقا لجدول الأسعار وفي إطار الكميات الفعلية المنصوص عليها والتي تم توريدها وتم قبولها والواردة بالعقد والتي وردتها أو نفذها المتعاقد بالفعل قبل تاريخ إخطاره بإنهاء العقد كما يجوز لجهة التعاقد إنهاء العقد إذا تسبب المتعاقد أو أخل إخلالا جوهريا بالعقد ويتضمن الإخلال الجوهري بالعقد علي سبيل المثال وليس الحصر

- توقف المتعاقد عن الالتزام بتنفيذ التعاقد
- أن يعلن المتعاقد عن إفلاسه أو يعلن عن تصفية أعماله لسبب غير إعادة هيكلة مؤسسها
- أو الاندماج مع آخرين - بشرط أن لا يخل بالتزاماته وطبقا لنصوص وبنود العقد
- أن يتأخر المتعاقد في أداء أو إنهاء الالتزامات طبقا لما هو متفق عليه أو كما هو موضح في بنود العقد

١٩ / المراسلات

أ- أثناء إجراءات المناقصة :

تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمكاتبات والبيانات المتعلقة بالعملية كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها لإدارة التعاقدات و المشتريات بإدارة النيابة بمكتب النائب العام - بالعنوان (حي القرنفل - مكتب النائب العام - إدارة التعاقدات والمشتريات - القاهرة الجديدة - القاهرة) ، أو إرسالها بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد (supplychain@ppo.gov.eg)

ب: خلال التعاقد والتنفيذ

تكون كافة المخاطبات والمراسلات المتبادلة من وإلى الإدارة والمتعاملين والمتعاقدين معها بما في ذلك الإخطارات والقرارات ومحاضر الجلسات وغيرها كتابة وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقا علي أن تكون صادرة من الأشخاص المخول لهم ذلك من الطرفين ويجب الاحتفاظ بما يثبت تسلمها ويكون تبادلها إما بإيصال موقع بالتسليم أو إرسالها بالبريد المسجل أو البريد الإلكتروني أو بالفاكس وتكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه كتابة باللغة العربية، ويلزم تسليمها للجهات المتعاقدة في مقرها المحدد في العقد مع الحصول على إيصال موقع بالتسليم أو إرسالها بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد أو بالبريد الإلكتروني أو بالفاكس الذي تحدده الجهة المتعاقدة وبشرط إثبات تسليمه وفي حالة تعديل أي من الطرفين لمقره المحدد في العقد، يلتزم بأخطار الآخر فور حدوث التعديل.

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَاتِ

٢٠/ إعداد وتقديم العطاء

يجب على الشركات المتنافسة أن تعد عطاءها متقيدة تقيدا تاما بما تقتضي به البنود الواردة بكراسة الشروط ومواصفات وملحقاتها إن وجدت وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولأئحته التنفيذية وكذا أحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولأئحته التنفيذية ولن يلتفت إلي العطاء الذي يتم إعداده خلافا لذلك يسلم العطاء داخل مطروف مغلق يتضمن مطروفين منفصلين أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالي ويقدم العرض بصورة ورقية. وعلي أن تكون كافة المستندات المطلوبة موقعة ومختومة من الشركة ويجب أن يثبت علي كل من مطروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج

أولاً: محتويات المطروف الفني

١. ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم عملية (شراء ٦٩٠ كرسي للسادة أعضاء النيابة) .
٢. ما يفيد بالتسجيل علي بوابة التعاقدات العامة .
٣. ما يفيد بالتسجيل بمنظومة الفاتورة الاليكترونية.
٤. كراسة الشروط و المواصفات مختومة بخاتم الشركة .
٥. جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم و التوصيف الدقيق للمطلوب و تحديد الماركة و بلد المنشأ لكل صنف .
٦. بيان بالشكل القانوني للشركة مقدمة العطاء و المستندات الدالة علي قيمتها قانوناً .
٧. شهادة التسجيل لدي مصلحة الضرائب (القيمة المضافة) إذا بلغ مقدم العطاء الحدود المنصوص عليها.
٨. البطاقة الضريبية سارية و اخر إقرار ضريبي.
٩. بيان القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (السجل التجاري – السجل الصناعي – سجل المستوردين)
١٠. المستندات الدالة على سابقة الاعمال في مجال المناقصة.
١١. ما يفيد شراء كراسة الشروط ومواصفات.
١٢. رقم الحساب البنكي الذي يقبل التحويل عليه بنظام الدفع الاليكتروني.
١٣. المركز المالي للشركة.
١٤. العينات للأصناف المطلوبه .
١٥. صورة عقد تأسيس الشركة يتم الاطلاع على الأصل.
١٦. اخر إقرار ضريبي للشركة.

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الاليكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إدارة التعاقدات والمشتريات

يجب ترتيب و ترقيم المستندات المطلوبة عالية كما هي بكراسة الشروط و ذلك للأهمية .
ثانيا : محتويات المظروف المالي :

1. يتم تحديد فض المظاريف المالية بعد تحديد العروض المقبولة فنياً.
2. قيمة كل بند علي حدة شاملة ضريبة القيمة المضافة و كافة الضرائب و الرسوم المقررة و ذلك على النموذج المرفق بكراسة الشروط و المواصفات ، علي ان تكتب قيمة كل بند رقماً و حروفاً و ذلك باللغة العربية .
3. تكون قائمة الأسعار و جداول الفئات و موقعة من صاحب العطاء.
4. عدم الكشط او المحو او التحشير في جدول الفئات و في حالة تصحيح أي خطأ يتم إعادة كتابته رقماً و حروفاً و التوقيع عليه و ختمه بختم مقدم العطاء .
5. شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية .
6. خطاب مختوم و موقع من الشركة برقم حساب الشركة (صاحب العطاء) واسم البنك و الفرع الذي يتم التحويل عليه امر الدفع .
7. اذا سكت مقدم العطاء عن تحديد سعر صنف بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في هذا الصنف .
8. الأسعار شاملة كافة الضرائب و الدمغات و القيمة المضافة بالعملة المصرية على الجميع .

■ فتح المظاريف المالية:

- سيقتمر فتح المظاريف المالية على العروض المقبولة فنياً.

■ حضور لجنة فتح المظاريف الفنية والمالية:

- يجوز لصاحب العرض أو مندوبه حضور جلسة فتح المظاريف الفنية كما يحق له حضور جلسة فتح المظاريف المالية أو مفوضا عنه بموجب تفويض رسمي معتمد منه يبيح للمفوض التمرس في الاسعار وفي حاله عدم حضور أي منها يعتبر السعر المقدم بالعطاء سعر نهائي غير قابل للتارس

٢١/ التقييم الفني للعطاءات

- الالتزام بالمواصفات الفنية المطروحة الالتزام بتقديم المستندات المطلوبة
- سابقة أعمال في مجال موضوع المناقصة التقييم الفني بنظام " مقبول مرفوض "

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مَكْتَبُ النَّائِبِ الْعَامِّ

إِدَارَةُ النَّيَابَاتِ

إِدَارَةُ التَّعَاقِدَاتِ وَالْمَشْتَرِيَّاتِ

٢٢/ حَظْرُ تَعْدِيلِ الْعَطَاءِ

لا يعتد بأي عطاء او تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسري هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

٢٣/ تعديل العقد

إذا استجد أثناء تنفيذ العقد ما يوجب تعديل العقد فيتم التعديل بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند مع تعديل المدة المناسبة أو البرنامج الزمني للتوريد بما يتناسب مع حجم التعديل وذلك بنفس الشروط والمواصفات والأسعار ذاتها المتعاقد عليها

٢٤/ مدة التعاقد

- يتم توريد السلعة موضوع الطرح في خلال شهر من تاريخ أمر التوريد.

٢٥/ ترسيه العملية

- يتم ترسيه العملية على صاحب العطاء المقبول فني والاقبل سعرا لمقابل الاعمال .

٢٦/ سداد مقابل الاعمال المتفق عليها :

- يتم سداد مقابل الاعمال المتفق عليها بعد إتمام عملية التوريد و الفحص و الاضافة .

٢٧/ ملاحظات مقدم العطاء:

- إذا رغب مقدم العطاء في ابداء اي ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني، ولا يعتد بما يتم تقديمه بعد الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

٢٨/ الرسوم والضرائب:

- تتحمل الشركة كافة الرسوم والضرائب والدمغات الاجتماعية المستحقة على هذا العقد طبقا للقانون ولوائح وزارة المالية المعمول بها في هذا الشأن بما فيها ضريبة المبيعات (ان وجدت) .

٢٩/ القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ :

- تعتبر احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن اصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة جزء مكمّل لهذه الشروط ويخضع لها العقد .

العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل – القاهرة الجديدة – القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)

ثانياً : الشروط الخاصة والمواصفات الفنية

التعاقد علي شراء ٦٩٠ كرسي عبارة عن :

١- عدد ٦٥٠ كرسي بمسند لليد ومسند للرأس مصنوع من الاسفنج عالي الكثافة تنجيد شبك ارتفاع ١٣٠ سم عمق ٦٥ عرض ٦٥ سم التحكم في ارتفاع الكرسي مزود بمأكنة هيدروليك قاعدة العجل من مادة الاستانلس ونوع العجل عالي الجودة ، وعدد ٤٠ كرسي (٣٠ كرسي عضو نيابة طبي - ١٠ كرسي رئيس استئناف) عبارة عن كرسي من الشبك مزود بمأكنة قلاب للتحكم في ضبط واتزان وزواية الظهر مع إمكانية تثبيت الظهر في وضع مائل لصنائه الراحة التامة في فترات الاسترخاء ظهر الكرسي من الشبك والقاعدة من الاسفنج عالي الكثافة المكسو بالقماش والشاسية من مادة PCV الغير قابلة للخدش والكرسي مزود بمساند جانبيه من مادة PCV ومزود بمسند لراحة القطنية ومسند للرأس والهيدروليك من النوع الفاخر لضبط الارتفاعات المختلفة بواسطة ذراع التحكم قاعدة خماسية من المعدن مزودة بعجل عالي الجودة لسهولة الحركة .
تقدم عينات وكتالوجات لجميع الأصناف عند تقديم العطاء .

• العملية لا تقبل التجزئة .



العنوان: مكتب النائب العام حي القرنفل - القاهرة الجديدة - القاهرة

البريد الإلكتروني: (supplychain@ppo.gov.eg)



مذكرة طرح بشأن توفير كراسي للسادة الأعضاء

حيث تبين من مطالعة المذكرات المعروضة من السيد المستشار رئيس الاستئناف مدير النيابات، بشأن عملية شراء ٦٩٠ كرسي عبارة عن مذكرة لعدد ٣٠٠ كرسي شبك ظهر عالي بمخدع، ومذكرة لعدد ٣٥٠ كرسي بمسند لليد ومسند للرأس مصنوع من الاسفنج عالي الكثافة لتجيد شبك ارتفاع ١٣٠ سم عمق ٦٥ سم عرض ٦٥ سم التحكم في ارتفاع الكرسي مزود بما كينة هيدرولك وقاعدة العجل من مادة الاستانلس ونوع العجل عالي الجودة، ومذكرة لعدد ٣٠ كرسي طبي، وعدد ١٠ كرسي رئيس استئناف، المحررين بمعرفة إدارة المخازن، وعقب العرض على السيد المستشار المحامي العام المشرف على إدارة التعاقدات، كلف سيادته باتخاذ اللازم نحو اتخاذ إجراءات طرح تلك العملية عملاً بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وعليه تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

١- تم تشكيل لجنة لوضع القيمة التقديرية للعملية بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٢٥ .

٢- تم وضع القيمة التقديرية للعملية وتم اعتمادها من معالي المستشار رئيس الاستئناف مدير النيابات، والتأكد من وجود اعتماد مالي يسمح لطرح العملية، وتم تحديد قيمة التأمين المؤقت للعملية بمبلغ ثمانية وثلاثون ألف ومائة وأربعون جنية وبناء عليه يكون ثمن كراسي الشروط هو مبلغ (٣٥٨) جنية، والعملية تحتاج ان يشترك في عضوية اللجان الخاصة بها إلى ممثل لوزارة المالية وعضو من إدارة الفتوى بمجلس الدولة اعمالاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية له .

ومن منطلق تعظيم الاستفادة من موارد النيابة العامة عملاً بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وتماشياً مع سياسات الدولة الاقتصادية المعلنة، وتحقيق أفضل قيمة للمال العام وانطلاقاً من تلك الإجراءات، فإننا نرى طرح تلك العملية عن طريق المناقصة العامة، والتي تبدأ أولى إجراءاتها عملاً بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

لذا يرجى من سيادتك الموافقة على طرح تلك العملية عن طريق المناقصة العامة على بوابة التعاقدات العامة .

تحريراً في : ٨ / ٩ / ٢٠٢٥ .

الموظف المختص / **محمد مخلود**

إدارة التعاقدات والمشتريات

ترفع الأوراق لمعالي المستشار الجليل مدير النيابات

للتفضل من سيادته بالموافقة على ما انتهت إليه مذكرة إدارة التعاقدات والمشتريات

المشرف على إدارة التعاقدات والمشتريات

السيد الاستاذ المستشار المحامي العام عضو إدارة النيابات

المستشار / **علي عصام عبدالباري**

٨ / ٩ / ٢٠٢٥
نظر ونوافق طبقاً للقانون والإجراءات
واللوائح والتعليمات
رئيس الاستئناف
مدير النيابات
المستشار / **علي عصام عبدالباري**